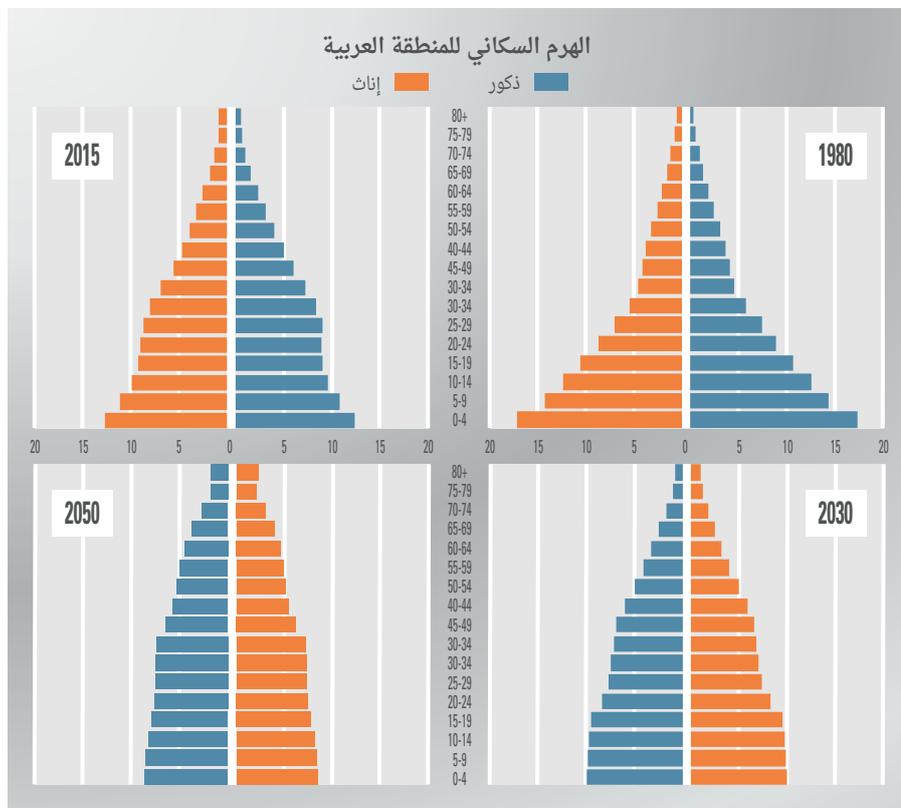




نشرة التنمية الاجتماعية الاستفادة من العائد الديمغرافي

المجلد 6، العدد 2

1. التحول الديمغرافي والعائد الديمغرافي



التحول الديمغرافي هو تغيّر في أنماط النمو السكاني، من ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات إلى انخفاضها. وفي المرحلة الأولى من هذا التحول، تبدأ معدلات وفيات الرضع والأطفال بالانخفاض، مما يزيد عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة. وفي المرحلة الوسيطة، تبدأ معدلات الخصوبة بالانخفاض، ويزداد حجم السكان في سن العمل (15-64 عاماً) وينخفض حجم السكان المعالين. وانخفاض معدلات الخصوبة الذي يتزامن مع بطء في نمو السكان المسنين ينشئ ما يعرف بفرصة النافذة الديمغرافية، وذلك لفترة محدودة، تنخفض فيها نسبة الأطفال عن 30 في المائة، ونسبة المسنين عن 15 في المائة. ويؤدي ذلك إلى نسب إعالة مؤاتية¹، ويتراجع حجم الاستثمارات اللازمة لتلبية احتياجات الفئات السكانية المعالة. ونتيجة لذلك، تزداد الموارد المتاحة للاستثمار في رأس المال البشري (الصحة والتعليم)، ورأس المال المادي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيتحقق العائد الديمغرافي. وفي المرحلة النهائية من التحول الديمغرافي، تصل معدلات الوفيات والخصوبة إلى مستويات متدنية.

وتتضافر ثلاث آليات رئيسية لدعم تحقيق العائد الديمغرافي، هي الإمداد باليد العاملة، والادخار، ورأس المال البشري². وبما أن السكان في سن العمل يشكلون النسبة الأكبر من مجموع السكان خلال مرحلة التحول الديمغرافي المتوسطة، فإن المعروض من اليد العاملة وفير، ولا سيما مع زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، بسبب انخفاض معدلات الخصوبة وتقلص حجم الأسر. ويؤثر صغر حجم الأسرة على مستوى مدخراتها، التي تزداد نتيجة لزيادة توفر الموارد فيها. ويزداد الادخار أيضاً عندما تكون النسبة الأكبر من السكان في سن العمل، أي السن الرئيسية للادخار. وزيادة المدخرات تحفز الاستثمار. أما رأس المال البشري، فالاتجاه هو في زيادة استثمار الآباء والأمهات في صحة أطفالهم وتعليمهم، بسبب انخفاض عددهم وارتفاع متوسط العمر المتوقع. أما الإنتاجية فترتفع عندما ترتفع مستويات التعليم

نمو القوى العاملة، إلا في حال انضمام أعداد كبيرة من المهاجرين إليها. وبتزايد نمو فئة السكان المسنين نتيجةً للانخفاض في معدلات وفيات المسنين وتقدم عمر السكان الذين ولدوا خلال الطفرة الإنجابية الكبيرة السابقة، ما يؤدي إلى نمو نصيب الفرد من الدخل بشكل أبطأ وإلى إغلاق فرصة النافذة الديمغرافية⁴.

وعلى صانعي السياسات توفير البيئة الصحية في مجالات عدة، منها الحوكمة والبُنى التحتية والسياسات حول العمل والتجارة حتى تستفيد البلدان من فرصة النافذة الديمغرافية التي نتجت عن التغيّر في الهيكل العمري للسكان.

ويؤدي انخفاض معدلات الخصوبة في نهاية المطاف إلى تراجع معدل

والصحة بين القوى العاملة، ويزداد الدخل أيضاً، بسبب العلاقة الإيجابية بين التعليم والأجور³.

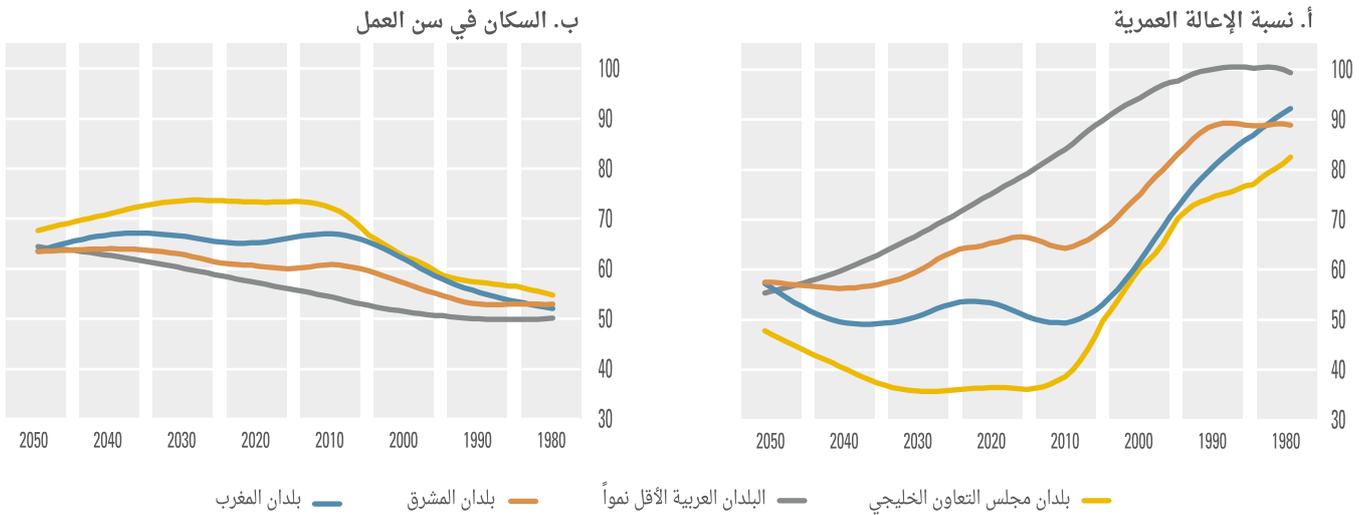
ويمكن أن يدوم العائد الديمغرافي خمسة عقود أو أكثر، لكن جني فوائده ليس تلقائياً، بل يعتمد على عوامل شتى، بما في ذلك سرعة انخفاض الخصوبة ومستوى العمالة ومستوى الإنتاجية.

2. فرصة النافذة الديمغرافية في المنطقة العربية

تتعدد منهجيات تقدير حجم العائد الديمغرافي، لكنها تستند جميعها إلى مدى إنتاج الأفراد واستهلاكهم في كل عمر، بعبارة أخرى إلى التبعية الاقتصادية على مدى الحياة. وفي حين يعتمد بعض المنهجيات حصراً على البيانات الديمغرافية، يستخدم البعض الآخر الأوزان الخام لاحتساب نسبة الإعالة، لحساب مستويات التغيّر في التبعية الاقتصادية أو سلوكيات الاستهلاك والإنتاج للناس من مختلف الأعمار. وتُنتج تقديرات للعدد الفعلي للمنتجين والمستهلكين. وتُحسب بعد ذلك نسبة

تمر البلدان العربية في مراحل مختلفة من التحول الديمغرافي، وبالتالي تتباين بينها الفترات الزمنية لتحقيق فرصة النافذة الديمغرافية. ولقد بدأ معظمها يشهد انخفاضاً في نسبة الإعالة بين منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات، مع تزايد نسبة السكان في سن العمل (من الفئة العمرية 15-64) في الفترة نفسها تقريباً. ويظهر الشكل التالي أن هناك عموماً انخفاضاً في نسب الإعالة وزيادة في حجم السكان في سن العمل في جميع المناطق العربية دون الإقليمية⁵ في الفترة بين عام 1980 وعام 2040.

نسبة الإعالة العمرية (ألف) وحصّة السكان في سن العمل (باء) في المناطق العربية دون الإقليمية، 2050-1980 (نسبة مئوية)



المصدر: United Nations Department of Economic and Social Affairs, World Population Prospects: The 2015 Revision (New York, 2015, DVD Edition).



المدة الزمنية لفرصة النافذة الديمغرافية في عدد من البلدان العربية

سنة انغلاق فرصة النافذة الديمغرافية	سنة انفتاح فرصة النافذة الديمغرافية	البلد
2019	1981	تونس
2021	1981	الجزائر
2025	1981	المغرب
2028	1981	لبنان
2046	1981	جيبوتي
ما بعد عام 2050	1981	الأردن
2025	1982	ليبيا
ما بعد عام 2050	1982	دولة فلسطين
ما بعد عام 2050	1983	مصر
ما بعد عام 2050	1983	موريتانيا
ما بعد عام 2050	1983	الجمهورية العربية السورية
ما بعد عام 2050	1984	السودان
ما بعد عام 2050	1989	جزر القمر
ما بعد عام 2050	1991	العراق
ما بعد عام 2050	1991	اليمن
ما بعد عام 2050	2013	الصومال

المصدر: ESCWA, "Demographic profile of the Arab region: realizing the demographic dividend", E/ESCWA/SDD/2016/Technical Paper.3

وغير مرتفعة الدخل استناداً إلى تصنيف البنك الدولي. وقد حُسبت متوسطات الإنتاج والاستهلاك المصنّفة حسب الأعمار لمجموعتي البلدان هاتين، ثم استُخدمت كأوزان وطُبقت على البيانات السكانية للفترة 1980-2050 لحساب العدد الفعلي من المنتجين والمستهلكين في البلدان العربية⁸. ثم حُسبت نسب الدعم لكل بلد خلال الفترة نفسها لتحديد الوقت الذي ستبدأ فيه هذه النسب بالازدياد (سنة انفتاح الفرصة الديمغرافية) والمدة التي ستظل فيها هذه النسب تنمو.

الدعم، أي عدد المنتجين إلى عدد المستهلكين حسب البلد، التي تزداد أثناء فترة العائد الديمغرافي⁶.

وقد استخدمت منهجية الأوزان الخام لحساب حجم العائد الديمغرافي وتحديد سنة انفتاح نافذة الفرصة الديمغرافية وانغلاقها في البلدان العربية كما يظهر في الجدول التالي. واستمدت بيانات الإنتاج والاستهلاك المصنّفة حسب العمر من مشروع حسابات التحويل الوطنية⁷، الذي يوفر معلومات عن 23 بلداً غير عربي مقسمة إلى مرتفعة الدخل

وينبغي تحليل النتائج بعناية، لأنها تستند إلى أنماط للإنتاج والاستهلاك في بلدان غير عربية. وقد تكون هذه النتائج قد قُدرت بشكل مبالغ فيه، لأن بيانات الدخل المصنّفة حسب العمر قد تكون أقل نسبياً في البلدان العربية. ويمكن التوصل إلى نتائج أكثر دقة في حال استخدام بيانات خاصة بكل بلد.

ولم تُدرج نتائج بلدان مجلس التعاون الخليجي في الجدول أدناه، لأن الأعداد الكبيرة والمتغيرة للعمال المهاجرين تؤثر على التقديرات السكانية وعلى موثوقية زيادة نسبة الدعم، مما يصعب تحديد سنوات انفتاح فرصة النافذة الديمغرافية وانغلاقها. هذا وتُرسل نسب كبيرة من دخل العمال المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى بلدانهم الأصلية، حيث سيتقاعد معظمهم.

3. تهيئة بيئة سياساتية مؤاتية

الأسرة والعمالة. ولا بد من وضع سياسات وقوانين لتشجيع الاستثمار في رأس المال البشري، ولا سيما في التعليم والرعاية الصحية؛ وتلبية احتياجات تنظيم الأسرة؛ ومنع الزواج المبكر؛ وضمان فرص العمل الكريم؛ وزيادة استثمار أرباب العمل في التدريب؛ وخفض الحواجز التي تعترض الباحثين عن عمل لأول مرة، بما في ذلك الأمهات والآباء الشباب؛ وتعزيز التكافؤ بين الرجال والنساء في فرص العمل؛ ودعم مشاركة الشباب في الحياة العامة. ولا بد أيضاً من إنشاء البنى الأساسية ونظم الحوكمة الفعالة ووضع سياسات

التغييرات في الهيكل العمري لسكان بلد ما لا تؤدي تلقائياً إلى تحقيق العائد الديمغرافي: فلا بد من تهيئة سياسات مؤاتية لهذا الغرض. وتحدد أنواع السياسات والأدوات والمبادرات اللازمة لتحقيق العائد الديمغرافي حسب الفترة التي بلغتها مرحلة التحول الديمغرافي في البلد. ولحسن التوقيت أهمية بالغة في هذا الإطار، بالنظر إلى أن نافذة الفرصة الديمغرافية محدودة.

ويعتمد مدى تحقيق العائد على إنتاجية الشباب، التي ترتبط بعوامل عدة كالتعليم وقرارات الإنجاب وحجم

جني فوائد العائد الديمغرافي: الدروس المستفادة

يتبين من تجارب البلدان التي تمكنت من تحقيق عائدات ديمغرافية أن الانخفاض في مستويات الخصوبة الذي يسرع التحول الديمغرافي، وتهيئة بيئة سياساتية تمكينية تفضي إلى التنمية الاقتصادية أمران أساسيان للعملية، فالأول هو شرط مسبق لإحداث تغيير في الهرم السكاني للبلد، بحيث يشكّل السكان في سن العمل النسبة الأكبر من السكان. ويمكن أيضاً تحقيق هذا التغيير في الهيكل العمري للسكان عن طريق النهوض الاجتماعي والاقتصادي، لكن بوتيرة أبطأ بكثير. وبالتالي، فإن اعتماد سياسات وبرامج طوعية لتنظيم الأسرة، والتوعية بطرق منع الحمل وضمان الوصول إلى وسائله عوامل ضرورية لتسريع التقدم نحو تحقيق هيكل عمري مؤات. والإخفاق في تسريع التحول الديمغرافي يؤخر احتمال تحقيق العائد الديمغرافي ويؤثر على حجمه.

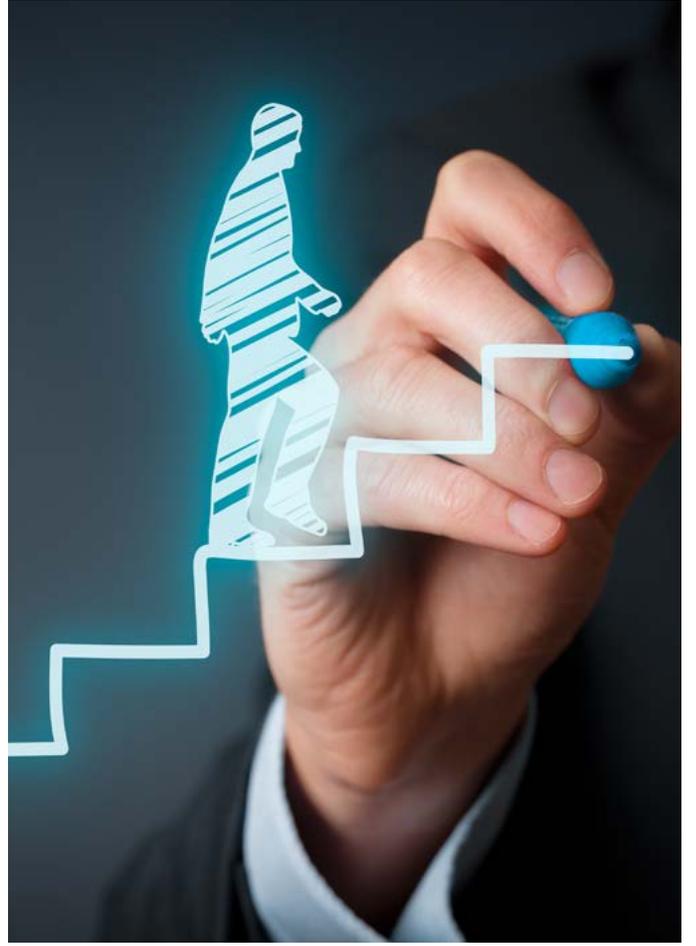
كما أن تحديد مزيج السياسات الاجتماعية والاقتصادية الذي يمكن أن يحقق زيادات في نصيب الفرد من الدخل وإلى استدامة النمو الاقتصادي يشكّل أداة هامة لجني فوائد العائد الديمغرافي. ويتوقف اختيار السياسات عموماً على الظروف الخاصة بكل بلد، والمرحلة التي بلغها في عملية التحول الديمغرافي. غير أن التدابير التالية أساسية وهي: تيسير مشاركة المرأة في القوى العاملة؛ وإيجاد ما يكفي من فرص العمل اللائق؛ وزيادة الكفاءة في سوق العمل؛ والاستثمار في الرأسمال البشري لتحسين المهارات وزيادة الإنتاجية؛ وإدارة الأسواق المالية على نحو يضمن زيادة الاستثمار والمدخرات.

ويتمثل العامل الأساسي في تحسين التعليم وفرص العمل للشباب. ويمكن أن يؤدي عدم تهيئة بيئة مؤاتية لعمل الشباب، في أفضل الأحوال، إلى إضاعة فرص تحقيق العائد الديمغرافي، وفي أسوأ الأحوال، إلى زيادة مستويات البطالة، ما يساهم في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

العدد الكبير من الوافدين الجدد إلى سوق العمل ومنع ارتفاع معدلات بطالة الشباب¹⁰، حتى تكون قادرة على الاستفادة من العائد الديمغرافي.

ومن بالغ الأهمية أيضاً التنسيق بين الكيانات الحكومية طيلة فترة وضع السياسات وتنفيذها لتحقيق التكامل والاستدامة. والتخطيط المسبق هام أيضاً لتحقيق العائد الديمغرافي. فمثلاً، الاستثمار المبكر في برامج التعليم والصحة والعمالة يضمن للشباب الحصول على التدريب والمهارات اللازمة للانخراط في سوق العمل والمنافسة. وإلا، فلن يتمكنوا من تحقيق رفاههم، ما يؤثر سلباً على تحقيق العائد الديمغرافي. وبشكل مشابه يؤدي تحسين الحصول على خدمات تنظيم الأسرة بهدف تلبية الاحتياجات إلى وسائل منع الحمل إلى تسريع عملية خفض معدلات الخصوبة، وخفض معدل إعاقة الأطفال عن طريق خفض النمو في عددهم، وتحسين صحة الأمهات. وهذا أمر مهم لأن انفتاح فرصة النافذة الديمغرافية يرتبط بوتيرة انخفاض الخصوبة، نظراً لتأثيرها على تغيير شكل الهرم السكاني وتزايد أعداد الشباب بشكل مؤات¹¹.

وتقع المقاربة المتكاملة في التخطيط التنموي في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015. وتتناول خطة عام 2030 معظم القضايا المذكورة أعلاه، ويمكنها أن تشكل بالتالي إطاراً للاستفادة من العائد الديمغرافي.



سليمة لسوق العمل⁹. وقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 أن على المنطقة العربية خلق أكثر من 60 مليون فرصة عمل جديدة في العقد المقبل لاستيعاب

4. العائد الديمغرافي الثاني

فكبار السن في البلدان النامية يعتمدون بشكل أساسي على دعم الأسر والحكومات، وعلى ما جمعوا من أصول طيلة فترة عملهم. ومع تقدّم عملية الشيخوخة وازدياد الحاجة إلى الموارد، يصبح تقديم الدعم من جانب الأسر أو الحكومات من خلال نُظم المعاشات التقاعدية أمراً صعباً. وللتصدي لهذا التحدي والاستفادة من العائد الثاني، لا بد من التخطيط المسبق حيث يمكن أن يتم في وقت مبكر خلال المرحلة المتوسطة من مرحلة التحول الديمغرافي. وينبغي وضع سياسات لتشجيع الموظفين على مراكمة رؤوس المال

لدى البلدان التي تمر بمرحلة متأخرة من التحول الديمغرافي وتتسم بتقدّم السكان في السن، فرصة الاستفادة من عائد ديمغرافي ثانٍ. فارتفاع توقعات طول العمر يحفّز المسنين على مراكمة الأصول وزيادة الاستثمارات، ما يؤدي إلى نمو أسرع في نصيب الفرد من الدخل. كذلك يمكن أن تساهم فترة النمو الاقتصادي القوي الذي يلي العائد الأول في تحسين مستويات الادخار والمعيشة. لكن تحقيق العائد الثاني يرتبط أيضاً بمدى التخطيط المسبق وجهوزية البلدان، ومستوى الدعم الذي تقدمه لسكانها المسنين¹².

مع تقدمهم في العمر. وستساعد هذه النظم على زيادة توفر رأس المال والإنتاجية وارتفاع نصيب الفرد من الدخل. ويمكن أن يكون العائد الثاني أكبر حجماً وأطول مدة من العائد الأول الذي يقفل عندما يصبح الهيكل العمري غير مؤات.

والادخار للتقاعد، لئلا يُتركوا في حالة من عدم كفاية الدعم الاقتصادي ومن الاعتماد على التحويلات الحكومية والأسرية. وينبغي إنشاء نظم مالية قوية وموثوقة ومتاحة للجميع لتشجيع مراكمة العاملين للأصول، ليصبحوا مستقلين مالياً

5. سبل المضي قدماً

على أهمية البعد السكاني في تحقيق التنمية المستدامة في هذا السياق. وتؤكد أهداف التنمية المستدامة على القضايا المتعلقة بالصحة والرفاه، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتعليم الشامل والمنصف، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق، والحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. كما يشير بعضها بشكل مباشر وغير مباشر إلى فئات سكانية مختلفة، مثل الأطفال والشباب والمسنين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين. لذلك، يوصى بالعمل على جني فوائد العائد الديمغرافي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من خلال إدراج هذه القضية في خطط العمل أو الخطط الإنمائية الوطنية الهادفة إلى تنفيذ خطة عام 2030.

بالنظر إلى الاختلافات في الخصائص والظروف الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للبلدان العربية، لا بد من إجراء تحليلات لكل بلد على حدة لتقديم توصيات خاصة به حول سبل المضي قدماً. ومن المستحسن أن تقوم البلدان العربية التي لا تزال تسجل مستويات مرتفعة من الخصوبة بتسريع عملية التحول الديمغرافي، لأن حجم العائد الديمغرافي المحتمل يتوقف على سرعة هذا التحول. وعلى جميع البلدان إتاحة فرص العمل اللائق وضمان حصول الشباب، ذكوراً وإناثاً، على التعليم الجيد واكتساب المهارات اللازمة لزيادة قابليتهم للتوظيف والإنتاجية.

وسيساهم تحقيق العائد الديمغرافي في مساعدة البلدان العربية على تحقيق خطة عام 2030. وتشدد حكومات العالم

الحواشي

1. نسبة الإعالة الإجمالية هي نسبة مجموع السكان من الفئة العمرية صفر-14 والفئة العمرية +65 إلى السكان من الفئة العمرية 15-64 (esa.un.org/unpd/) <https://esa.un.org/unpd/> (wpp/General/Glossary/DemographicTerms.aspx).
2. David Bloom, David Canning and Jaypee Sevilla, The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change (Santa Monica, CA, Arlington, VA and Pittsburgh, PA, RAND, 2003).
3. لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع والمنهجية المعتمدة والحسابات، يمكن الاطلاع على الإسكوا،
4. Demographic profile of the Arab region: realizing the demographic dividend" (E/ESCWA/SDD/2016/Technical Paper.3).
5. Ronald Lee and Andrew Mason, "What is the demographic dividend?", (Finance and Development, vol. 43, No. 3 (September 2006)).
6. يمكن تقسيم المنطقة العربية إلى أربعة أقاليم فرعية وفقاً لمعايير اجتماعية-اقتصادية وجغرافية: أقل البلدان العربية نمواً، وهي جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن؛ وبلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛ وبلدان المغرب العربي، وهي تونس والجزائر وليبيا والمغرب؛ وبلدان المشرق، وهي مصر والأردن والجمهورية العربية السورية وفلسطين والعراق ولبنان.
7. E/ESCWA/SDD/2015/Technical Paper.3 and Ronald Lee and Andrew Mason, "What is the demographic dividend". See <http://www.ntaccounts.org>.
8. طبقت أوزان البلدان مرتفعة الدخل على بلدان مجلس التعاون الخليجي فقط.
9. Ronald Lee and Andrew Mason, "What is the demographic dividend?"; and The Gates Institute, "A primer on the demographic dividend", 8 September 2011, available from <https://www.k4health.org/sites/default/files/Demographic%20Dividend%20Primer%20090811.pdf>.
10. United Nations Development Programme (UNDP), Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality (New York, 2016).
11. Ronald Lee and Andrew Mason, "What is the demographic dividend?"; and The Gates Institute, "A primer on the demographic dividend".
12. Ronald Lee and Andrew Mason, "What is the demographic dividend?".

